

الأصل الرابع

المسئلة بين المنزليين

الأصل الرابع

وهو الكلام في المنزلة بين المنزلتين ^(١)

فضل

لم يسم بالاسماء
والأحكام

اعلم أن هذا الفصل كلام في الأسماء والأحكام ويلقب بالمنزلة بين
للمنزلتين .

ومعنى قولنا : إنه كلام في الأسماء والأحكام ، هو أنه كلام في أن صاحب
الكبيرة له اسم بين الاسمين ^(٢) وحكم بين الحكمين ^(٣) لا يكون اسمه
اسم الكافر ، ولا اسمه اسم المؤمن ، وإنما يسمى فاسقاً . وكذلك فلا يكون
حكمه حكم الكافر ، ولا حكم المؤمن ، بل يفرد له حكم ثالث ، وهذا الحكم
الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين ، فإن صاحب الكبيرة
له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان ، فليست منزلته منزلة ^(٤) الكافر ولا منزلة المؤمن ،
بل له منزلة بينهما .

إذا ثبت هذا ، فاعلم ، أن المكلف لا يخلو حاله من أحد أمرين : فيما أن
يكون مستحقاً للتوابع ، أو يكون مستحقاً للعقاب ؛ فإن كان مستحقاً للتوابع
فهو من أولياء الله ، وإن كان مستحقاً للعقاب فهو من أعداء الله تعالى .

ثم إنه إن كان مستحقاً للتوابع فلا يخلو : إما أن يستحق التوابع العظيم ،
أو يستحق ثواباً دون ذلك ؛ فإن استحق التوابع العظيم فلا يخلو : إما أن يكون

(١) سبق أن أشرنا إلى هذا الأصل وما آثاره بين المسلمين من خلاف .

(٢) اسمين ، في من

(٣) حكمين ، في من

(٤) بمنزلة ، في من

من بني آدم بأول لا يكون^(١) . فإن لم يكن من بني آدم فإنه يسى ملكاً ومقرراً وما يجري هذا الجرى ، وإن^(٢) كان من بني آدم ، سى^(٣) نبياً ومعطياً ومختاراً ،^(٤) إلى غير ذلك .

وإذا استعق ثواباً دون ذلك ، فإنه يسى مؤمناً برأ ثقيلاً صانعاً ، سواء كان من الجن أو من الإنس .

وإن كان من أعداء الله تعالى ، فلا يحل : إما أن يكون مستحقاً للعقاب العظيم ، أو لعقاب دون ذلك .

فإن كان مستحقاً للعقاب العظيم ، فإنه يسى كافراً ، والكفر أنواع : من ذلك الفسق ، وهو أن يسر صاحبه خلاف ما يظهره ؛ ومنه الارتداد ، وهو أن يكون كان مؤمناً^(٥) ، ثم خرج عنه إلى الكفر ، ومنه اليهود والنصر والنجس ، وتعداد ذلك وشرحه يطول .

وإن استعق عقاباً دون ذلك سى^(٦) طغياً .

ولما قصت هذه الجمل التي تقدمت أن يذكر حقيقة اللدح والدم ، والتسلط والتجبل ، والاستغناء والإهانة ، والثواب والعقاب ، والولاء والعداوة ، أخذ رحمه الله بكم عليها وأكثرها قد تقدم ، فهو أنا نجسمها^(٧) ، فنقول : إن^(٨) لللدح هو كل قول ينفي عن علم حال الغير ، فهو إذن قول وقع^(٩)

اللدح

- (١) مخلوق من س
(٢) يسى ، ق س
(٣) ملكاً ، ق س
(٤) نبوة ، ق س
(٥) مخلوق من س

- (٦) ولذا ، ق س
(٧) ما شاكى ، ق س
(٨) يسى ، ق س
(٩) مخلوق من س

على وجه دون وجه ، وكل وجه وقع على وجه دون وجه فلا بد أن^(١) يفسد كافي كون الكلام خيراً ، فإنه لما جاز أن يقع خيراً وجزاء يقع ولا يكون^(٢) خيراً ، لم يكن بد من قصد له ولمكانه صار خيراً .

ثم إن اللدح على ضربين : أحدهما ، ضرب مدح يستعق بالطريق الذي يستعق به^(٣) الثواب ، وذلك نحو المدح المستعق على أداء الواجبات واجتناب التلبعات ، والثاني ، مدح لا يستعق بهذه الطريقة وعلى هذا الوجه ، وذلك كالمدح على^(٤) استواء الأعضاء وحسن الوجه والقدر والقامة وغير ذلك .

وأما الدم ، فهو قول ينفي عن انضاع حال الغير ، ويعتبر فيه قصد^(٥) كافي للدمح .

وهو أيضاً على وجهين : أحدهما ، يستعق على الطريقة التي يستعق بها الثقاب ، وذلك كقصد المستعق على الإخلال بالواجبات والإقدام على التلبعات ، والثاني ، لا يستعق على هذه الطريقة ، وذلك نحو الدم على دماء الخلق والشكل والفرج وما شاكل ذلك .

وأما التسلط والاستغناء فهما كاللدح والدم سواء ، غير أنهما إنما يستعملان في القول ، والقول جميعاً ، واللدح والدم لا يستعملان إلا في الأقوال .

وأما التجبل فهو رفع منزلة الغير ، فهو إذن مخالفة للدم والتسلط ، ولهذا لا يقال فلان يجبل الله تعالى كما يقال بسطه ومدهه ، لما كان المرجح به

- (١) فيه أن يفسد ، ق س
(٢) بها ، ق س
(٣) مخلوق من س
(٤) لا يقع ، ق س
(٥) ق ، ق ا

إلى رفع منزلة الغير وذلك في الله غير متصور ؛ وليس كذلك للذبح والقتل ، فإنه ليس بأكثر من قول أو فعل بني . عن عظم حال التسير ، فيبقى في الله تعالى وفي غيره .

الصواب

وأما التواب ، فهو كل شئ مستحق على طريق التسليم والإجلال ، ولا من اعتبار هذه الشروط ، ولو لم يكن متفقا وكان مضرة لم يكن تواباً ، ولا يمكن مستحقاً لم يتفضل عن التفضل ، وكذلك هو لم يكن مستحقاً على التسليم والإجلال لم يتفضل عن القبول ، وإذا حصل هذه الشروط كان فهو تواب .

مطلب

وأما الغشاق ، فهو كل ضرر محض يستحق على طريق الاستعطاف والتمسك . فلابد^(١) من أن يكون ضرراً ، لأنه لو كان منفعة لم يكن غشاقاً ، وكذلك هو لم يكن مستحقاً لم يتفضل عن التلم ، وهكذا هو لم يستحق على سبيل الاستعطاف والتمسك^(٢) لم يتفضل عن المجهود التي تقام على التائب وهذه الآلام والمصائب النازلة من جهة الله تعالى .

للإشارة

وأما التوالاة فهي^(٣) مغالطة من التولية ، والتولية قد تذكر ويراد بها التصرة ، كما قال الله^(٤) تعالى : لا حولي وهم^(٥) أي لا ناصر لهم ؛ وقد تذكر ويراد بها الأولى ، قال الله تعالى : لا حولي وهم^(٦) الآية بأي الأولى هم إنما هو الله ورسوله والمؤمنون بهذا الوصف ؛ وقد تذكر ويراد بها المبالغة

- (١) سبيل . ق . س
- (٢) الإحسان . ق . س
- (٣) معنونة . ق . س
- (٤) الثالثة .
- (٥) ولا . ق . س
- (٦) هم . ق . س
- (٧) عهد .

وهو إرادة شئ التبر ، يقال : فلان ولي فلان ، أي يريد خيره ، ولذلك لا يستعمل في القديم تعالى لأن الشئ والضرر مستعملان عليه ، وإذا استعمل قيل : فلان من أولياء الله ، وذلك^(١) على طريق التوسع ، والمراد به أنه يريد نصرة أولياء الله^(٢) أو يريد خيره . وإذا قيل : إن^(٣) الله ولي عبده ، فالمراد به أنه يريد إيتائه والتفضل عليه .

للشدة

وأما المصادرة فمخالفة من المداواة أيضاً ، ومنه إرادة نزول الضرر بالغير ، وإذا قيل : فلان يمدد الله تعالى ، فالمراد به أنه يريد نزول الضرر بأوليائه ، وإذا قيل في الله تعالى أنه عدوه ، فالمراد به أنه^(٤) يريد مخالفته .

حل

في المصود الباب

وإذا قد فرغنا من حقيقة هذه الألفاظ وما يتصل بها ، عدنا إلى المقصود بالباب .

وجهة القول في ذلك أن الفرض بهذا الباب هو^(١) أن صاحب الكبيرة لا يسي مؤمناً ولا كافراً ، وإنما يسي فاسقاً .

عصيان : ١ - القابل بغير مؤنة ٢ - ولا ٣ - كلاً ٤ - فلولج

وقد جعل رحمه الله الكلام في ذلك في فصلين : أحدهما في^(٢) في أنه لا يسي مؤمناً خلاف ما يقوله المرجة . والثاني ، في أنه لا يسي كافراً على ما يقوله الفلولج .

والذي يدل على الفصل الأول ، وهو الكلام في أن صاحب الكبيرة لا يسي مؤمناً ، هو ما قد ثبت أنه يستحق بارتكاب الكبيرة القتل والممن

- (١) معنونة من
- (٢) معنونة من
- (٣) الكلام في . ق . س
- (٤) يريد . ق . س
- (٥) معنونة من س
- (٦) معنونة من س

والاستغفار والإحسان، وثبت أن اسم المؤمن صار بالشرع اسماً لمن يستحق اللبس والتسليم، وللولاية، فلذا قد ثبت هذان الأصلان، فلا إشكال في أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى مؤمناً.

ونحن وإن متنا من إطلاق هذا الاسم على صاحب الكبيرة، فلا يمنع من إطلاقه^(١) عليه مقيداً، فيجوز وصفه بأنه مؤمن بالله ورسوله لأنه لا يمنع أن يثبت هذا الاسم بإطلاقه مالا يبيده إذا قيد، فثبت علم أن الرب إذا أطلق لا ينصرف إلا إلى التدين تعالى، وإذا قيد يجوز أن يراد به غير الله تعالى فيقال: رب الفار ورب البيت.

وقد خالفنا بذلك^(٢) أبو القاسم، وقال: إن هذا الاسم يثبت مقيداً بما عليه صلته، ويستدل على ذلك بقوله^(٣) «وجنة عرضها عرض السموات والأرض أعدت للذين آمنوا بالله ورسوله»، وذلك^(٤) لا وجه له؛ فإن العلم أن المراد بالآية، أن الجنة التي ذكرها الله تعالى إنما أعدا للذين آمنوا بالله ورسوله بشرط أداء الواجبات واجتناب المحرمات^(٥)، وإنما انحصر على هذا التقدير في الآية لما قد بينه في آية أخرى، وركب أصالة في القتل.

وهذه الملاحظة تنبئ على أن المؤمن صار بالشرع اسماً لمن يستحق اللبس والتسليم وأنه غير متيق على موضوع الكفة، وأما الذي يدل على أنه صار بالشرع اسماً لمن

يستحق اللبس والتسليم، هو أنه تعالى لم يذكر اسم المؤمن إلا وقد قرن إليه اللبس والتسليم، ألا ترى إلى قوله تعالى: «قد أفلح المؤمنون» وقوله: «أما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله» ولا كانوا محض امر جامع لم يذهبوا حتى يستأنوه» إلى غير ذلك من الآيات، وأما الذي يدل أنه غير متيق على^(١) الأصل، هو أنه لو كان متيق ما كان عليه في الكفة، لكان يجب إذا صدق الرد غيره أو أمسه من الخوف أن يسمى مؤمناً وإن كان كافراً، ولكن يجب أن لا يسمى الآخرس مؤمناً، لأنه لم يصدر من جهة التصديق، ولكن يجب أن لا يزول بالذم ولا يرتفع^(٢)، لأن الأسماء المشقة هذه سبيلها، ألا ترى أن الضارب لما كان اسماً مشقاً من الضرب، ووقع من أحدنا الضرب لم يزل عنه هذا الاسم بالذم وغيره؟ كذلك القاتل والكتاب.

ومتى قيل: أليس أن^(٣) الظالم مع أنه اسم مشتق من الظلم لم يجر بإجرائه في التائب وزال بالثبوت والحمد، فقد أجبتنا عن ذلك، وبيننا أنه إنما لم يجر بإجرائه على التائب لا لأمر يرجع إلى موضوع الكفة، بل لأنه يوم الخطأ لو لم يزل من الله تعالى أن يسمى التائب ظالماً لما لم يثبت في حقه هذا اللفظ.

وأجبتنا، فكان يجب ألا يسمى الزم مؤمناً إلا حال تشككه بالإيمان، فثبت هذا التوجب في الأسماء المشقة من الأفعال، ألا ترى أنه لا يسمى الضارب ضارباً وهو مشتق من الضرب، وللصلب مصلاباً إلا وهو في الصلاة، فأما الضرب والصلب والمصلاة التي قد أتى القرائع عليها، فإنه لا يشتق له منها اسم، فكان

(١) لغيره، في ص
(٢) يقول الله تعالى، في ص
(٣) لغيره، في ص
(٤) مشقولة من ص
(٥) للعباد، في ص

(١) في ذك، في ص
(٢) مشقولة من ص
(٣) يبح، في ص

يجب فيمن آمن بالأفس أن لا يسي اليوم مؤمناً ، بل يقال كان مؤمناً ، وفي هذا الكلام ما يحكى أن^(١) بعض مشايخنا أزم ابن فورك^(٢) في كلام جرى بينهما ، أن يؤذن للؤذين ويقول : أشهد أن محمداً كان رسول الله ، فارتكبوا اللبّير ذلك واقتضح ، فأمر به بمحوه^(٣) حتى نكل وجر برجله .

وأحد ما يدل على ذلك أيضاً ، هو أنه لو كان ميق على الأصل ، لكان يجب أن لا يقع الفصل بين مطلق هذا الاسم ومقيدته ، ومعلوم خلاف ذلك .

واعلم أن ههنا أسماء آخر غير الإيمان ، قلت من الاسم إلى الشرع ، والكلام في ذلك إنما يوضح إذا بينا جواز نقل الأسماء من اللغة إلى الشرع ، وأن ما هو جائز هو ثابت .

أما الذي يدل على أن نقل الأسماء جائز ، هو ما قد ثبت أن أهل الشرع نقلوا معاني لم يعقلها أهل اللغة ولا وضوا لها أسماء ، فلا يستع أن ينتزع أهل الشرع من اللغة أساساً لما قد عرفوه بالشرع ، بل الحكمة تقتضي ذلك . وصار المحلل فيه كالخال فيمن استحدث صناعة من الصناعات ولها آلات مختلفة ليس لها في اللغة أسماء تعرف بها ويقع التمييز بينها وبين غيرها ، فكما أن له أن يغير لكل واحد منها اسماً ، بل الحكمة تقتضي ذلك ، كذلك ههنا .

وأما الذي يدل على أن ما هو جائز فهو موجود ثابت فظاهر ، لأن الصلاة

(١) من ، في س

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ . قامت له مناقرة مع المعتزلة ، ثم اشتد به الأمر فخرج للأمير فامر الفوة محمد بن إبراهيم ، وبطل أنه كان مسموماً بأبدي شدة أن كرام الحجة . انظر طبقات السبك ٣ : ٥٠٢ .

(٣) هو السلطان محمود بن شمس الدين التقي المتوفى سنة ٤٢١ .

كان في الأصل عبارة عن الدعاء ، والأذن صارت^(١) بالشرع اسماً لهذه العبادة فاستلوا على هذه الأركان المخصوصة ، وكذلك الصوم فقد كان في الأصل عبارة عن الإسك ، والأذن صار بالشرع اسماً لإسك مخصوص في وقت مخصوص ، وكذلك الزكاة كان في الأصل عبارة عن الزيادة والثاء . والأذن صار بالشرع اسماً لإخراج قسمة من المال مخصوصة .

إذا ثبت هذا ، فليقولنا مؤمن ، من الأسماء التي قلت من اللغة إلى الشرع بغير بالشرع اسماً لمن يستحق للدع والتعظيم .

وكأن قولنا مؤمن ، جعل بالشرع اسماً لمن يستحق التعظيم والإجلال ، وكذلك قولنا مسلم ، جعل بالشرع اسماً لمن يستحق للدع والتعظيم حتى لا يفرق بينهما إلا من جهة اللفظ .

والكلام في ذلك يقع في موضعين : أحدهما ، أن قولنا مسلم غير ميق على كان عليه في الأصل ، والثاني ، أن الشرع جعله اسماً لمن يستحق للدع والتعظيم .

أما الذي يدل على أنه غير ميق على الأصل^(٢) ، هو أنه لو كان ميق على أصل لكان يجوز إيجازه على الكافر إذا اعتاد كثيراً ، ومعلوم خلافه ! ولكن ما كان لا يجري على التامم والتمام لأن الاعتقاد غير مقصود منها ، ولكن أن لا يسي الآن بهذا الاسم إلا المشتغل به دون من سبق منه الإسلام .

ومتي قيل كذا ، قول : قلنا : يلزم على هذا أن لا يسي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) الآن مسلمين حقيقة وقد عرف^(٤) خلاف ذلك^(٥) ، ولكن

(١) صار ، في ا

(٢) عليه السلام ، في س

(٣) أمه ، في س

(٤) خلافه ، في س

يجب أيضاً أن لا يزول هذا الاسم بالندم وغيره وقد عرف خلافه .

وما يدل على ذلك قوله تعالى : « وما أمرنا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين . **ويقوموا الصلاة** » الآية ، سعى هذه (١) الجمل ديناً ، ثم بين في آية أخرى أن الدين عند الله الإسلام ، ولو كان ميق على أصل اللغة لم يصح ذلك لأنه في الأصل غير مستعمل في إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وهذا كما يدل على أنه غير ميق على الأصل فإنه يدل على أنه لا يجوز إجراؤه إلا على من يستحق الدخ والسلم كالؤمن سواء .

وما يدل على أن الدين والإسلام واحد ، قوله تعالى : « ومن يبتغ غير الإسلام **ديناً لن يقبل منه** » ، والعلوم أنه لو اتخذ الإيمان ديناً قبل منه .

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « **فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين** » . **وجدنا فيها غير بيت من المسلمين** » فلم يكن أحدهما هو الآخر ، لكان لا يستلزم الاستثناء على هذا الوجه .

وما يدل على ذلك ، أخبار زويت عن (٢) النبي صلى الله عليه وسلم (٣) ، **جهنما قوله : « بنى الإسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم (٤) رمضان وحج بيت الله »** ، وفي بعض الروايات ، **والعمرة** . ومن ذلك قوله « **الإسلام بضع وسبعون باباً أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها إطاعة الأذى عن الطريق** » (٥) والله (١)

(١) هذا ، ق س

(٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ق س

(٣) وصوم شهر ر

(٤) وأما الذي ، ق س

يدل على أن اسم السلم صار بالشرع اسماً لمن يستحق الدخ والتعظيم كالؤمن ، هو أنه لم يذكره (١) إلا وقد قرن إليه ما يدل على أنه مستحق للدخ ؛ قال الله تعالى : « **لذ السالمين والسلمات ولؤمئتين ولؤمئتين ولؤمئتين ولؤمئتين** » وقال تعالى : « **عسى وجهه إن طلقن أن يسدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات فائزات** » الآية (٢) .

وقد خالفنا في ذلك بعض الناس ، وفرق بين المؤمن والسلم ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « **قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا** » ، والله تعالى فصل بين الإيمان والإسلام ، فهو كانه (٣) جميعاً بمعنى واحد لم يكن لتصل بينهما وجه .

وجوابنا عن ذلك ، أكثر ما فيه أنه تعالى استعمل الإسلام في هذا الموضع على الحد الذي يستعمله أهل اللغة مجازاً ، ونحن لا ننس من وجود المجاز في كتاب الله تعالى ، فصار الحال فيه كالحال في المؤمن فقد استعمله الله كثيراً في كتابه وأراد به ما وضع له في الأصل ، نحر قوله : « **يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله** » إلى غير ذلك من الآيات .

وقد اتصل بهذه الجملة الكلام في حقيقة الإيمان .

وجملة ذلك ، أن الإيمان عند أبي علي وأبي هاشم عبارة عن أداء الطاعات القرائن دون التوافل واجتناب القبيحات ، وعند أبي الهذيل عبارة عن أداء الطاعات القرائن منها والتوافل واجتناب القبيحات ، وهو الصحيح من الذهب الذي (١) اختاره فاضل القضاء .

(١) يذكر لفظ السلم ، ق س

(٢) كان ، ق س

(٣) لل غير ذلك من الآيات ، ق س

(٤) والذي ، ق س

لأنه لو كان كذلك (١) لكان يجب (٢) في من علم الله تعالى وجعله أولم يحده ولم يأت بشيء من الترائض ، وتعدى حدود الله تعالى أن يكون مؤمناً ، وقد عرف خلاف ذلك .

وعند الكرامية (٣) أن الإيمان إنما هو الإقرار باللسان ، وهذا يوجب عليهم أن يكون النافق الذي يظهر بالاسلام بلسانه ويقر به مؤمناً ، ومعلوم من دين النبي صلى الله عليه وسلم (٤) ودين الأمة خلافه ضرورة (٥) .

وقد ذهب الأشعرية إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهذا كما أنه قاسم من حيث الاعتقاد فهو خطأ من طريق الحرية لأن (٦) التصديق هو قول القائل أقره صدقت ، وهذا (٧) إنما يتصور باللسان دون القلب . وبعد ، فلو كان كذلك لوجب (٨) فيمن لا يقر بالله تعالى (٩) وبرسوله ولا عمل بالجوارح أن يكون مؤمناً بأن يكون قد صدق بقلبه ، وذلك خلف من القول . وإنما ينبغي التسليم كلامهم (١٠) هذا على مذهبهم في الكلام أنه معنى فاقم بذات المتكلم ، وأنه ليس يرجع به إلى ما نقله من المسروق للنظومة والأصوات للقطعة ، وقد أسندنا مقاتلهم هذه وصححتنا ما احتجنا به في ذلك عند الكلام في الكلام فلا نزيد هنا .

وقد تكلم رحمه الله بعد هذه الجملة في تقسيم الأسماء .

وجملة ذلك ، أن الأسماء تنقسم إلى شرعي وإلى عرفي وإلى لغوي .

والذي يدل على صحته هو أن الأمة اتفقت على أن ركعتي الفجر من الدين ، وإذا ثبت أنه من الدين ثبت أنه من الإيمان ، لأن الدين والإيمان واحد . وقد احتج أبو علي وأبو هاشم لما ذهبوا إليه بأن قالوا : لو كانت التواقل من الإيمان لكان يجب إذا ترك المرء نافلة أو أخل بها أن يكون تاركاً لبعض الإيمان (١١) ويصير بذلك (١٢) ناقص الإيمان غير كامله ، وقد عرف خلافه .

وجوابنا عن ذلك أن هذا لا يصح ، لأنه إنما لم يجب أن يمر على هذا الاسم ويقال تارك للإيمان أو أنه غير تارك الإيمان أو أنه غير كامل الإيمان ، لأنه يوم الخطأ يقتضى أن يكون مستحقاً للذم ، حتى أنه لو لم يقتضى ذلك جاز أن يوصف به تارك التواقل ، فمقط ما فالألم . يتبين ذلك وبرهانه ، أن البر والتقوى يقسمان على الطاعات جملة الترائض منها والتواقل ، ثم ليس يجب إذا أخل المرء بالنافلة أن تركها أن يقال إنه غير كامل التقوى وأنه ناقص البر ، لا لوجه سوى ما أشرنا إليه من أن ذلك يوم استحقاقه للذم والقس . كذلك ههنا ؛ فهذا هو حقيقة الإيمان عندنا .

وقد ذكر (١٣) رحمه الله بعد ذلك ما يقوله المرجئة (١٤) وغيرهم في حقيقة الإيمان .

وجملة ذلك ، أن كلام المخالفين في حقيقة الإيمان مختلف (١٥) .

فممد التجارية وجههم ، أن الإيمان هو (١٦) للفرقة بالقلب وذلك ما لا يصح ،

قول المرجئة
غيرهم

أقسام الأسماء

(١) لوجب ، في ص
(٢) أصح أبى عبد الله محمد بن كرام ، عنه الشيرازي من الصغانية لأنه كان من
بين الصفات فلا أنه ينهى فيها إلى التجسس والتدبير [للعل والنعل ١ : ١٠٨] .

(٣) معنونة من أ
(٤) معنونة من أ
(٥) لذي ، في ص
(٦) وهذا خطأ ، في ص
(٧) وجب ، في ص
(٨) معنونة من أ
(٩) مذهبهم ، في ص

(١١) الإيمان ، في أ
(١٢) عدم وتأخير في ص
(١٣) يختلف ، في ص
(١٤) ذلك ، في ص
(١٥) المذهب ، في ص
(١٦) أنا هو ، في ص

فالقول نحو تسبيحهم هذه الجارحة المخصوصة يد ، والجاء ما
الأخرى رجلا .

والقول نحو تسبيحهم هذه الحيوان المخصوصة دابة ، مع أن هذا الاسم في
الأصل كان اسماً لكل ما يدب على وجه الأرض وتسبيحهم هذه الآية المخصوصة
قارورة ، مع أنها كانت في الأصل عبارة عما (١) يستقر فيه الشيء .

والشرع ينقسم إلى ما يكون من الأشياء الدينية ، وذلك نحو الأشياء التي
يجرى على القائلين ، نحو قولنا مؤمن وطاسق وكافر ، وإلى ما لا يكون كذلك
نحو الصلاة ، وقد كانت في الأصل عبارة عن الدعاء ثم صارت (٢) في الشرع
(٣) اسماً لهذه (٤) العبادة المخصوصة ، والركعة فقد كانت في الأصل عبارة عن
القاء والطهارة ، ثم صارت بالشرع اسماً لإخراج طائفة من المال ، إلى غير ذلك
الأشياء نحو الصوم والمحج وما شاكلها .

وتنقسم الأسماء قسمه أخرى : إلى ما يفيد للدع والتمني ، وإلى ما يفيد
والاستغناء ، وإلى ما لا يفيد واحداً منها .

فالأول ينقسم إلى ما لا يفيد للدع بمجرد ، وذلك نحو قولنا مؤمن ، وإلى ما
وإلى ما يفيد بواسطه قرينة ، وذلك نحو قولنا مصلى ومطيع ، فإن دلالة
على استعقاق صاحبه للدع والتمني مشروطة باجتنابه الكبر والماجري
مجرها .

قسم
الأسماء

(١) من كل ما . في ص
(٢) مكر . في ص
(٣) عبارة من هذه . في ص
(٤) وذلك نحو . في ص
(٥) بالشرع . في ص

والثاني ينقسم ، إلى ما يفيد الدع بمجرد ، وذلك نحو قولنا فاسق ومتهتك
وملعون وما يجري هذا الجري ، وإلى ما يفيد بواسطه قرينة ، وذلك نحو قولنا
ظالم وعاصي ، فإن دلالة على استعقاق الدع مشروطة بأن لا يكون معه طاعة
أعظم من تلك المصيبة ، ولذلك صح من الأنبياء أن يصنوا أنفسهم بالظلم على
علم منهم بأنهم لا يرتكبون الكبائر ولا يستحقون ذماً ولا لعناً . فإن قالوا :
إذا لم يند هذا الاسم الدع بمجرد فهل أطلقوه على الثابت وغيره من المؤمنين ؟
قلنا : إنه لم يوجبه الإطلاق جز ، غدير أنه موم له على ما ذكرناه في
مواضع .

ولما ما لا يفيد واحداً منها ، فنحو قولك آكل وشارب وماش وسامع
وداخل وخارج وقائم وقاعد ، فإن هذه الأسماء ، مما لاحظ لها في إقامة للدع
والدع ، ويموز إيجازوه على الزمن والفسق جيداً .

ويقد عرفت من حال الأسماء هذه الجملة التي عرفنا أسماءها ، فاعلم أن ما يفيد
الدع بمجرد لا يجوز إيجازوه إلا على من يستحق للدع والتمني ، وكذا
ما يفيد الدع بمجرد لا يجوز إيجازوه إلا على من يستحق الدع ؛ فلما (١) ما لا يفيد
الدع والتمني بمجرد وإنما يقتضيه قرينة ، (٢) فإنه يصح (٣) إيجازوه على (٤)
التيبين إلا إذا منع منه مانع .

وإذا قد فرغنا من الكلام في أن صاحب الكبيرة لا يجوز (٥) أن يسمى
مؤمناً وما يتصل به ، فإننا نذكر بعده الكلام في أنه لا يسمى (٦) كافراً على
ما سبق الرصد به إن شاء الله .

(١) وأما . في ص
(٢) على كل . في ص
(٣) يكون . في ص
(٤) فإنما . في ص
(٥) محذوف من ص

والفرض به الكلام في أن صاحب الكبيرة لا يسمى كافراً.
والإطلاق فيه مع التطاوع على ما تقدم، ونحن نذكر أولاً حقيقة الكفر.

اعلم أن الكفر في أصل اللغة إنما هو السر والتمويه، ومنه سعى الليل
كافراً لما سافر ضوء الشمس عنا وقال الشاعر:

حق إذا ألت ذكاه يمينها في كافر

وقال آخر:

حق إذا ألت بدأ في كافر وأبين حوراث التنوير ظلالها
ومنه سعى الزراع كافراً لشره البذر في الأرض، قال الله تعالى: **وَقِفْهُمْ**
ههنا (١) أي الزراع، هذا في اللغة.

وأما في الشرع فإنه جبل الكافر إماماً لا يستحق العقاب العظيم، ويحسم
بأحكام مخصوصة نحو الشئ من التاكة والوراثة والدفن في مقابر المسلمين، وله
شبه بالأصل، فإن من هذه حلة صار كأنه جسد اسم الله تعالى عليه وأحكامها
ورام سحرها.

إذا ثبت هذا، ومعلوم أن صاحب الكبيرة عن لا يستحق العقاب العظيم
ولا تجرى عليه هذه الأحكام، فلم يجر أن يسمى كافراً.

والأصل في الكلام على التطاوع أن تحقق عليهم الإطلاق، فنقول: إن هذا
الإطلاق إما أن يكون خلافاً من جهة (٢) اللغة، أو من طريق النفي.

صاحب الكبيرة
لا يسمى كافراً
حجة الكفر:

في اللغة والكفر:

الكلام على
التطاول

فإن خالفتمونا من حيث اللغة، وقلم: إن صاحب الكبيرة يسمى كافراً
فلا يصح، لأننا قد ذكرنا أن الكافر اسم لمن يستحق العقاب العظيم ويستحق
أن تجرى عليه هذه الأحكام المخصوصة، وليس كذلك الناسق.

وإن خالفتمونا من جهة النفي، وقلم: إنه يستحق العقاب العظيم ويستحق
إجراء هذه الأحكام عليه كالكافر سواء قلنا بأن هذا خلاف ما عليه الصحابة
والتابعون، فإنهم اتفقوا على أن صاحب الكبيرة لا يحرم الإرث ولا يمنع من
التاكة والدفن في مقابر المسلمين.

هذا على الجلة، وإذا أردت تفصيل ذلك فليكن بسيرة أمير المؤمنين عليه
السلام في أهل البغي، ومعلوم أنه لم يبدأ بقتلهم ولم يبيع مديريهم (١)، وكذلك
لم يسمهم كفرة، ولهذا فإنه لما سئل عليه السلام عنهم أ كفار أم؟ قال: من
الكلوفروا. فقالوا: أسلمين؟ قال: لو كانوا مسلمين ما قتلتهم، كانوا إخواننا
بالأوس بنوا علينا؛ فلم يسمهم كفاراً ولا مسلمين، وإنما (٢) سماهم بدت، وغو له
عليه السلام حجة، غير أن الاحتجاج به على التطاوع غير ممكن، فإنهم ربما
يكفرونه، وربما يتوقفون في إسلامه.

وأحد ما يدل على أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى (٣) كافراً آية
اللعان، فإن اللعان إنما ثبت بين الزوجين، فلم كان اللعان كافراً، لكان
لا بد من أن يخرج أحد الزوجين بسببه (٤) من الإسلام فتقطع بينهما عصمة
الزوجية، فلا يحتاج إلى اللعان، فإنه لم يشرع بين الأجانب، وإنما تجرى بين

(١) مديريهم، في ص

(٢) يكون، في ص

(٣) ولما، في ص

(٤) محذوفة من ص

(١) التوبة ٧٠

(٢) حيث، في ص

تزوجين ، فصح بهذه الجملة أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى كافراً ، ولا يجوز^(١) أن يجري عليه أحكام الكفرة^(٢) .

وكلا لا يجوز أن يسمى بذلك ، فإنه لا يجوز أن يجري عليه ما يليه : إما مخصوصاً ، فلا يسمى يهودياً ولا نصرانياً ولا مشركاً لأن هذه الأسماء تخص الاختصاص بأحكام مخصوصة ، وليس يستحق الفاسق شيئاً من تلك الأحكام

وكلا لا تجري عليه هذه الأسماء ، فكذلك لا يجوز أن يسمى كافراً ، اسم الله تعالى ، خلاف ما يمكن من الناس وجعته من الفوارج ، لأن هذا الاسم في قبض قولك : شاكركم الله ، ومعنى قولنا : شاكركم^(٣) الله تعالى أنه ، متميز بعم الله^(٤) ، ومسلم له ، فقبضه هو أنه لا يمتزج بعم الله تعالى ولا يمتزج عليه ، ولا شك في كفر من هذا حاله ، فكيف يطلق هذا الاسم على الفاسق ، لا يجوز أن يجري عليه شيء من هذه الأسماء والأحكام التي تتبعها ، فكذلك لا يجوز أن يسمى منافقاً ، خلافاً لما يذهب إليه الحسن واليكبرية

واللهي يدل على فساد هذاذهب بالنظر إلى حجة^(٥) ابن عمر ، والحسن ، فإنه قال للحسن : أقول إن كل شيء كفر ، قال : نعم ، قال : نعم ، أن كل فسق فاسق ، قال : نعم ، قال : فيجب في كل فسق أن يكون كافراً ، وذلك مما لم يقل به أحد .

وتحقيق هذه الجملة ، أن المنافق صار بالشرع اسماً لمن يستحق العقاب البدني

منافرة به
الحسن واليكبرية

(١) بقوله من من
(٢) عموماً ، من من
(٣) حجة ، من من

لأنه أبطل الكفر وأظهر الإسلام بوصاحب الكبيرة ليس هذه حاله فلا يستحق هذا الاسم .

فإن قيل : إن المنافق ليس بأكثر من أن يظهر خلاف ما أسر ، وأبطنه ، وهذا حال من برأى ويظهر الناس أنه دين ، وإذا هو بخلافه .

قلنا : إن هذا الذي قوله إنما يصح من طريق الفتنة ونحن قد بينا أن المنافق صار بالشرع اسماً لهذا الكافر المخصوص ، يبين ذلك أن أهل الفتن لم يفعل بين^(١) ما هو أبطن من^(٢) الإسلام أو الكفر ، فكان يجب إذا أبطن بعض الناس الإسلام وأظهر الكفر لضرورة ، أن يسمى منافقاً ، وللموم خلافه .

وقد احتج الحسن لنفعه يوجين لا يصح واحد منهما :

الأول ، هو أن الفاسق يستحق القوم والهمن كالمنافق سواء ، فلا يمنع بإجراء هذا الاسم عليه .

وجوابنا ، ليس يجب إذا شارك الفاسق المنافق في استحقاق القوم ، أو شاركه في الاسم ، فلو لم يشارك الكافر في ذلك ثم لا يسمى كافراً ، وبد ، فإنه لا يستحق القوم والعقاب^(٣) على الحد الذي يستحقه المنافق ، وأيضاً فإن المنافق يستحق إجراء أحكام الكفرة عليه إذا حل عليه ، وليس كذلك صاحب الكبيرة ، فإني يستلزم^(٤) وإلحال ما قلناه^(٥) .

والثاني ما يستحقه الحسن من المسألة قوله : إن بارئاً كساب الفاسق الكبيرة ، قلت أن في اعتقاده خلافاً ، وأنه إذا أظهر الإسلام فذلك عن ظهر قلبه لا أنه

(١) بين أن يكون ، من من
(٢) والله ، من من
(٣) بقوله من من
(٤) بقوله من من

قد اعلو عليه ، قال : بين ذلك أنه لو كان معتقاً لله تعالى والثواب والثقاب
 لكان يكون في حكم المتبوع من ارتكابه الكبيرة ، فلو لم يكن أحدنا يدرك
 قال (١) الله غيره (٢) : إن ضلت هذا أو تركت عقبتك (٣) بهذه التبرير المؤيد
 في هذا البيت ، وهو عالم بقدرته عليه وأنه لا يخلف في (٤) وعده
 ولا وعيده (٥) ، فإنه يكون كالشروع إلى أنت لا يفعل ما بهدته (٦)
 بنطه ولا (٧) بترك ما تعلق الوعيد به ، وكذلك هنا : وهذا الوجه مظهر للفساد
 لأنه ليس يجب قبح الاعتقاد لله تعالى بصفاته وعده وحكمته واعتداده
 في وعده ووعيده أن يكون ممنوعاً من ارتكاب الكبيرة ، كيف ولو كان
 نخرج عن كونه مكلفاً ، بل لم يستحق اللع ولقمة والثواب والمقلب ، ويجب
 بصدق اللع من أن يرتكب المقر بالله تعالى وعده وسكته وصدقه في قوله
 الكبيرة مع أنه يجوز أن يتوب الله تعالى عليه ويلطف له حتى يطلع عن ذلك
 ويندم عليه . وأما ما ذكره في الشاهد ، فإنه (٨) ذلك لأنه يعبر به عنوماً
 ملجأ ، حتى لو لم يعبر ملجأ لكان الخلل فيه كالخلل فيها نحن بعده .

وربما يحتاج بوجه ثالث ، وهو قوله تعالى : « **فَنُفِثَ فِي السَّعِيرِ** » (٩)
 وهذا لا يدل على موضع الخلاف ، فإنه أكثر ما فيه أن الثاني قاطع ، من أجل
 أن القاطع متناقض وفيه وقع النزاع ؟ ومن هنا ظل بعض أصحابنا : إن ما استدل
 من المذهب مع عليه متناقض ، فإن الناس على اختلافهم في صاحب الكبيرة
 وقول بعضهم إنه كافر ، وقول البعض إنه مؤمن ، وقول آخر إنه متناقض .

لم يختلفوا في أنه قاطع ، فأخذنا (١٠) نحن بالإجماع وتركنا لهم الخلاف ، وإلى
 هذا أشار الصاحب بقوله :

فالكمل في نفسه موافق قولي إجماع وخمسي خارق
 وقد اعلو روحه الله الكلام في الأسماء الدينية فأهدنا نحن ، ولا تحبها من
 فائقة جدلية إن شاء الله تعالى .

واعلم (١١) أن المكلف إما أن يستحق الثواب أو يستحق الثقاب ، فإن استحق
 الثواب ، فإنما أنه يستحق الثواب العظيم أو يستحق ثواباً دون ذلك ، فإن استحق
 الثواب المتوسط فلا يحترق ؛ إما أن يكون من بني آدم ، أولاً . فإن لم يكن
 من بني آدم سوى ملكاً ، وبقيته قولنا مقرب وما شابهه ، وإن كان من بني آدم
 سوى نبيك وبقيته قولنا مختار ومصلح ومجرب وما يجري هذا الجرى ، فإن استحق
 ثواباً دون ذلك فإنه يسمى مؤمناً ، وبقيته من الأسماء ما يشار به نحو قولنا بر " نبي " .
 صالح إلى غير ذلك ؛ هذا في الاستحقاق للثواب .

فأما الاستحقاق للثقاب فلا يحترق ؛ إما أن يستحق الثقاب العظيم ، أو يستحق
 عقاباً دون ذلك . فإن استحق الثقاب العظيم سوى كافراً ، وبقيته من الأسماء : فثابتاً ،
 نحو قولنا مشترك زنديق ملحد إلى غير ذلك . وإن استحق عقاباً دون ذلك سوى
 طائفاً ، وبقيته قولنا متبذئ ملحدون فاجر ، إلى غير ذلك . والفرض بدعيتي
 الكلام في هذه الأسماء وتكريرها ، هو أن يعلم أنه لا يجوز إخراجها إلا على
 مستحقها ، فلا يسمى صاحب الكبيرة مؤمناً ولا كافراً . وإذا قد عرفت ذلك

(١) غيره ، في م
 (٢) مستوفى في م
 (٣) عده ، في م
 (٤) الصادق ، في أ
 (٥) قوله ٧٦
 (٦) عذبتك ، في م
 (٧) في وعده ، في م
 (٨) أو ، في م
 (٩) فإن ، في م

المطالب في الرتبة ، ولابد من اعتبار الرتبة في تمييز السؤال ، وإلا فالسؤال
أينما طلب المرغوب من الغير .

ونقسم إلى ما يكون دعاء الغير ، وإلى ما يكون دعاء عليه .

والدعاء الغير إما أن يكون دعاء له لنافع دينية ، أو دعاء له لنافع دنيوية ؛
فإن كان دعاء بخلاف دينية من الدخ والتواب فإنه لا يجوز ؛ إما أن يكون الداعي
طالباً على استحقاق الدعاء له لثبوت النافع ، كأن يكون علم ذلك من حله بولاية
من كتابه الله تعالى وسنة رسوله ^(١) عليه السلام ^(٢) على مثل ما شقوه في على
عليه السلام وغيره أولاً ، فإن قطع على كونه للدعوة له مستحقاً ، جاز له الدعاء
من ^(٣) غير اعتبار شرط ، وإن لم يطلع ولكن غاب على علمه استعفاة فذلك
حسن منه الدعاء له أيضاً ، ويكون مشروطاً بالاستعفاء وإن لم ينطق به فهو في
حكم التطويق به ، وهذا في الدعاء بالنافع الدينية .

أما الدعاء في النافع الدنيوية فلا يجب اعتبار شيء من هذه الأشياء التي
اعتبرناها ، بل يجوز ذلك للمؤمن والمسلم والكافر جميعاً ؛ فهذا الدعاء الغير .

وأما الدعاء على الغير ، فإنه ينزل فيه القسمة التي ذكرناها في الدعاء الغير ،
فإن الداعي إما أن يقطع على استعفاة لمصلحة عليه ، فيحسن منه الدعاء عليه ^(٤)
فلا يحتاج حيناً إلى ذلك قطع لشكها على أنه مستحق له ، ولأن ذلك مما يمكن
معرفة بالشهادة ، وذلك كل ^(٥) يشاهده يشرب الخمر أو يزني أو يهتد أو
يسرق إلى غير ذلك ، بخلاف الأول ؛ فإن كون الغير مستحقاً للتواب والرحمة

من حال هذه الأسماء ، فقد وضع ذلك ^(٦) أنه لا يجوز إيرادها إلا على المكلفين
الذين يستحقون الدخ والتواب والعتاب دون من لا تكليف عليه الله
وفارق الحال فيها الحال في الأسماء الثلاثة ، نحو قولنا ضارب وشاتم وكاسر ، فإنه لا يجوز
إيرادها على المكلف وغير المكلف ، وعلى المستحق للتواب وعلى من لا يستحقه
الهم إلا إذا منع منه مانع ، نحو قولنا طالم وعاص وزان وسارق ، فإنه لا يجوز
أن يجري على المؤمنين المستحقين للتواب وإن كان سبق على الأصل غير .
إلى الترخيع لنع ، هو ^(٧) أنه جاز بالعرف أسماء لمن يستحق التوب ، فكأنه موضوع
لهذا المعنى .

ولهذه الجلبة التي ذكرناها من أن هذه الأسماء تتضمن استحقاق الدخ والتوب
والتواب والعتاب لم يجر إيرادها على الله تعالى لأنها من أسماء المكلفين إما
كانوا على أوصاف مخصوصة ، وإس هذا حال الله تعالى .

فإن قلوا : اعتباراً على كلامنا هذا أو ليس أن ^(٨) المؤمن اسم من أسماء
الله تعالى ، قلنا : إن هذا لفظ إذا أطلق على الله تعالى فالراد به أنه مدني
عنه بمورثة ^(٩) ، أو أنه يؤمن عبادة من ظله وعذابه ، فأما على غير هذين
المدنيين ، فلا يستعمل فيه تعالى .

ومما أورد رحمه الله بعد هذه الجلبة ، وهو من إباحة هذا الباب ، الكلام
في الدعاء .

اعلم أن الدعاء هو طلب الراد من الغير بشرط أن يكون المطلوب منه .

(١) من الله عليه وس . م . م
(٢) من الله عليه وس . م . م
(٣) من الله عليه وس . م . م
(٤) من الله عليه وس . م . م
(٥) من الله عليه وس . م . م
(٦) من الله عليه وس . م . م
(٧) من الله عليه وس . م . م
(٨) من الله عليه وس . م . م
(٩) من الله عليه وس . م . م

(١٠) من الله عليه وس . م . م
(١١) من الله عليه وس . م . م
(١٢) من الله عليه وس . م . م
(١٣) من الله عليه وس . م . م
(١٤) من الله عليه وس . م . م
(١٥) من الله عليه وس . م . م
(١٦) من الله عليه وس . م . م
(١٧) من الله عليه وس . م . م
(١٨) من الله عليه وس . م . م
(١٩) من الله عليه وس . م . م
(٢٠) من الله عليه وس . م . م
(٢١) من الله عليه وس . م . م
(٢٢) من الله عليه وس . م . م
(٢٣) من الله عليه وس . م . م
(٢٤) من الله عليه وس . م . م
(٢٥) من الله عليه وس . م . م
(٢٦) من الله عليه وس . م . م
(٢٧) من الله عليه وس . م . م
(٢٨) من الله عليه وس . م . م
(٢٩) من الله عليه وس . م . م
(٣٠) من الله عليه وس . م . م
(٣١) من الله عليه وس . م . م
(٣٢) من الله عليه وس . م . م
(٣٣) من الله عليه وس . م . م
(٣٤) من الله عليه وس . م . م
(٣٥) من الله عليه وس . م . م
(٣٦) من الله عليه وس . م . م
(٣٧) من الله عليه وس . م . م
(٣٨) من الله عليه وس . م . م
(٣٩) من الله عليه وس . م . م
(٤٠) من الله عليه وس . م . م
(٤١) من الله عليه وس . م . م
(٤٢) من الله عليه وس . م . م
(٤٣) من الله عليه وس . م . م
(٤٤) من الله عليه وس . م . م
(٤٥) من الله عليه وس . م . م
(٤٦) من الله عليه وس . م . م
(٤٧) من الله عليه وس . م . م
(٤٨) من الله عليه وس . م . م
(٤٩) من الله عليه وس . م . م
(٥٠) من الله عليه وس . م . م
(٥١) من الله عليه وس . م . م
(٥٢) من الله عليه وس . م . م
(٥٣) من الله عليه وس . م . م
(٥٤) من الله عليه وس . م . م
(٥٥) من الله عليه وس . م . م
(٥٦) من الله عليه وس . م . م
(٥٧) من الله عليه وس . م . م
(٥٨) من الله عليه وس . م . م
(٥٩) من الله عليه وس . م . م
(٦٠) من الله عليه وس . م . م
(٦١) من الله عليه وس . م . م
(٦٢) من الله عليه وس . م . م
(٦٣) من الله عليه وس . م . م
(٦٤) من الله عليه وس . م . م
(٦٥) من الله عليه وس . م . م
(٦٦) من الله عليه وس . م . م
(٦٧) من الله عليه وس . م . م
(٦٨) من الله عليه وس . م . م
(٦٩) من الله عليه وس . م . م
(٧٠) من الله عليه وس . م . م
(٧١) من الله عليه وس . م . م
(٧٢) من الله عليه وس . م . م
(٧٣) من الله عليه وس . م . م
(٧٤) من الله عليه وس . م . م
(٧٥) من الله عليه وس . م . م
(٧٦) من الله عليه وس . م . م
(٧٧) من الله عليه وس . م . م
(٧٨) من الله عليه وس . م . م
(٧٩) من الله عليه وس . م . م
(٨٠) من الله عليه وس . م . م
(٨١) من الله عليه وس . م . م
(٨٢) من الله عليه وس . م . م
(٨٣) من الله عليه وس . م . م
(٨٤) من الله عليه وس . م . م
(٨٥) من الله عليه وس . م . م
(٨٦) من الله عليه وس . م . م
(٨٧) من الله عليه وس . م . م
(٨٨) من الله عليه وس . م . م
(٨٩) من الله عليه وس . م . م
(٩٠) من الله عليه وس . م . م
(٩١) من الله عليه وس . م . م
(٩٢) من الله عليه وس . م . م
(٩٣) من الله عليه وس . م . م
(٩٤) من الله عليه وس . م . م
(٩٥) من الله عليه وس . م . م
(٩٦) من الله عليه وس . م . م
(٩٧) من الله عليه وس . م . م
(٩٨) من الله عليه وس . م . م
(٩٩) من الله عليه وس . م . م
(١٠٠) من الله عليه وس . م . م

لا يعرف بمثل هذه الطريقة ، فمن الجوز أن يكون الرء مع تمسكه بحكم الأخلاق ، واشتغاله بهذه العبادات غير نقي الجيب . ولا مأمون السيب ، وإما أن لا يقطع على ذلك بل يجوز استحقاقه للعقاب ويجوز خلافه ، وذلك بأن يكون قد شاهد مرة يشرب الخمر أو يسرق أو يزني أو يقتل إنساناً ، ثم تاب منه أو لم يدخل تلب أم لم يغب ، فيحسن أيضاً والمحال ما ذكرناه لئنه واللداء عليه ، ويكون مشروطاً بالاستسقاء ، ولا يجب التعلق بهذه الشريطة ، فهي في الحكم كأنه منطوق بها .

وقد أورد في رحمه الله هذه الجملة بذكر القصة وكان الأتيق (١) بهذه الكلمات أن تذكر مع أخواتها من الذم والاستحقاق وما جرى هذا المجرى ، ونحن قد ذكرنا (٢) حقيقة الطرد واستشهدنا له بآثار ، وهو

ذُمرت به القطار وشيت عنه مكان الذئب كالرجل المدين

وفي الجملة ، إنه لا يستعمل في الطرد عن (٣) كل خير بل عن خير محصور وهو التواب ، ولهذا لا يقال فيمن حُرِم ملاً أو ولدًا (٤) أو لم يرزق أحدًا منها أنه مأمون ، فهو إذن أخسر من الذم والذم أعم منه وأوسع ، فإنه يستند في كل ضرر سواء كان من مضار الدين أو الدنيا ، فعمل هذا يجرى الكلام في ذلك .

ولفتنا أوج في هذا الباب شبه ، منها ، قولهم : إن الكافر إنما سعى كافرًا لأنه ترك الواجبات وأقدم على المنهكات وهذه حال الفاسق ، فيجب أن يسمى كافرًا .

بالموازي

وجواننا ، أنا لا نعلم أن الكافر إنما سعى (١) كافرًا لإخلاله بالواجبات وإقدامه على المنهكات (٢) ، بل الشرع جعله اسمًا لمن يستحق العقاب العظيم ويمر على أحكام مخصوصة على ما تقدم ، وليس كذلك حال الفاسق فإنه لا يستحق العقاب على هذا الحد ولا يجرى عليه هذه الأحكام ، ففارق أحدهما الآخر ، فهذه شبهة عقلية .

ولم شبه من جهة السمع كثيرة ، ويمر الجواب عنها أو عن أكثرها على نط واحد . من جهتها : قوله تعالى : « إن فقد لا يظهر أن يشرك به ويظهر مادون ذلك لمن يشك » قالوا : بين الله تعالى أنه لا يظهر الشرك ويظهر مادون ذلك ، وقد اتفقتنا على أن الكبائر غير معفورة فيجب أن تكون معفورة في الشرك ، وفي ذلك ما نقوله .

ومضى قائم : إن الآية بجملة معفورة إلى البيان ، فإننا لا ننازعك في ذلك بل نقول : إننا قد اتفقتنا على أن التي تقع معفورة إنما هي الصفات دون الكبيرة ، فيجب أن تكون الكبائر ملحقة (٣) بالقبيل (٤) الذي لا يفرقه الله تعالى وهو الشرك .

فيلزم : إن هذا الذي ذكرتموه إنما وجب إن لو ثبت أن الشرك إنما يكون شركًا لأنه غير معفور ، حتى يصح التماس عليه فيقال : والكبيرة أيضًا غير معفورة فيجب أن تكون شركًا ؛ وليس كذلك ، فلا يصح هذا الاستدلال . وبعد ، فليس تميز الكبيرة عن الصغيرة بكونه غير معفور ، فإن صغيرة الكفار غير معفورة ثم لم تكن كبيرة ، فكيف يصح هذا الكلام ؟

(٢) المصداق ، من س

(١) سعى ، من س

(٣) ذكرنا أن في س

(١) التلق ، في س

(٤) بالكسر ، من س

(٢) سعى ، من س

(٤) أو ولدًا ، في س

(٣) من في س

ومن جعلها قوله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون»^(١)
فأولئك: وهذا نص صريح في موضع ^(٢) النزاع.

وجوابها: لا تنطبق لسم بظاهر هذه الآية لأنه يقتضي أن لا يكون في ال...
كافر لأن «ما» موضوع أيضاً للمصوم والاعتصاف، كما أن «من» موضوع أيضاً
للمصوم، فكأنه قال: ومن لم يحكم بجميع ما أنزل الله فاولئك هم الكافرون...
فلا بد أن ^(٣) يمدل عن الظاهر، وإذا عدلتم عن الظاهر، فليس «ما» أولى
فأولئك هي وجه يوافق الأولى، فنقول: إن ^(٤) المراد به، ومن لم يحكم...
الله على وجه الاستعلال فهو كافر، ولا خلاف فيه.

وبعد، فإن الآية وردت في شأن اليهود، ولا شك في كفر اليهود.

وأحد ما ينقرون به قوله تعالى: «وقد علم الناس حج البيت من استطاع إليه
سبيلاً ومن كفر فلا غنا عن الله»^(٥) فأولئك من الله تعالى أن يتركهم...
وفي ذلك ما يريد. قلنا: لا تنطبق لسم به فإنه لم يخل وقُبل الناس حج...
ومن ترك فهو كافر، وإذا أخذتم في تفسيره وجه على ما ذهبوا إليه...
على الحد الذي يوافق الأولى، فنقول: إن ^(٦) المراد به ^(٧) ومن...
وجه الاستعلال فهو كافر، ولا شك في كفر من هذا سبيله.

ومن جعلها قوله تعالى: «يوم تبليح يومه وتسود وجوه وما...
سودت وجوههم أكثرتم بعد إيمانكم فاولئك الضالين بما كتموا فكفروا»^(٨)

- | | |
|-----------------|-----------------------|
| (١) الآية ١٧٤ | (٢) محل في س |
| (٣) من أن في س | (٤) محذوف في س |
| (٥) آل عمران ٩٦ | (٦) من استطاع بك في س |
| (٧) محذوف في س | (٨) آل عمران ١٠٦ |

فأولئك: يعني أن سودى الوجوه إيمان الكفرة، ولا إشكال في ^(١) كون القاسق
من سودى الوجوه فيجب أن يكونوا كفرة.

وجوابها: إن الآية لا تنطبق لسم بظاهر الآية لأنه تعالى قال: أكثرتم بعد إيمانكم،
فأولئك في الكفر الأصل، وكل ما هو اعتصافكم من ذلك فهو عطفاً عليها
تم قول لم: ^(٢) ليس ^(٣) في تخصيص الله تعالى بعض سودى الوجوه بالذين
حل أن لا سودى الوجوه غيره، فإن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي
ما عداه على ما نسي مثله فيها بعد أن شاء الله تعالى.

ومن جعلها قوله تعالى: «فأولئك هم الضالين»^(٤)
الذي كتب وتوفي، فأولئك من الله تعالى أن النار لا يدخلها إلا كافر، والاندق
إن صاحب الكبيرة من أهل النار فيجب أن يسي كافر.

وجوابها: لا تنطبق لسم بظاهر الآية لأنه قال: «لا يصلحها إلا الإنسان»
الذي كتب وتوفي، وليس هذا حال القاسق، فإننا لو كنا مستدلين به على
لكان ^(٥) أول، وبعد، فأكثر ما فيه أن جهنم ^(٦) ناراً لا يصلحها إلا الأستقاء
الذين ذكرهم الله تعالى، فمن أين أنه ليس هناك يراى آخر يصلحها غير المؤمنين
بهذه الصفة، فقد ذكرنا أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه.

ومن جعلها قوله تعالى: «فأصحاب الجنة ما اصحاب الجنة واصحاب
الجنة ما اصحاب الجنة»^(٧) فأولئك من الله تعالى للذين إلى هذين القسمين،
ومعلوم أن صاحب الكبيرة ليس هو من القسم الأول، فيجب أن يكون
من القسم الثاني، وفي ذلك ما هو عليه. وجوابها: إن أكثر ما في الآية أن صاحب

- | | |
|------------------|------------------|
| (١) آل عمران ١٠٦ | (٢) ليس يجب في س |
| (٣) لك في س | (٤) الآية ١٧٤ |
| (٥) الآية ١٠٦ | |

ومن لم يحكم بما أنزل الله

وقد علم الناس حج البيت

يوم تبليح يومه وتسود وجوه

الذي كتب وتوفي

فأصحاب الجنة ما اصحاب الجنة

الكبيرة من أصعب الشأنة، فمن أين أنه يجب أن يسمى كافراً وفيه وقع الخلاف،
فلن حملوا الدلائل على ذلك قوله تعالى: «والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب النار»
فذلك لا يدلهم على أن غير الكفرة لا يجوز أن يكونوا من أصحاب النار،
وفيهِ تنازعنا.

وعلى مجازي
إلا الكفور

ومن جهة ذلك، قوله تعالى: «وعل مجازي لا الكفور» (١) فالمراد بذلك
أن أصحاب الكبيرة مجازي (٢) فيجب أن يكون من الكفرة.

وجوابنا أن هذه الآية لا تدل على ما يريدونه، فإن الآية فيها السام
من المجازين أيضاً، ومضى قلم إن المراد (٣) «وعل مجازي بالنار إلا الكفور»
كان في ذلك عدول عن الظاهر وتركه، فلم يكونوا والمحال هذه التفسير
أولى منا، فنقول: إن المراد «وعل مجازي بنفس الاستعمال إلا الكفور».

ومن جهة ما يشاقون به قوله تعالى: «ولما من أوتى كتابه بيته خسوف
يحاسب حساباً يسيراً ولما من أوتى كتابه ورده ظهره خسوف يدعو ثبورا»
الآية، ولا يتعلق لم بهذه الآية أصلاً، فلما نتج من دخول صاحب الكتاب
النار ولا تنفي الآية أكثر من ذلك.

لما من أوتى
كتابه

وعما ينطقون به، قوله تعالى: «لما من أوتى كتابه بيته فيقول طوبى المرء
كتابه» وقوله: «لأنه كان لا يؤمن بالله العظيم» قالوا: إنه تعالى قسم «الذين
فسين» ولقد انتفى على أن القاسق ليس هو من القسم الأول، فيجب أن يكون
من القسم الثاني في ذلك ما قلناه.

وجوابنا، أنا كما انتفى على أن القاسق ليس من القسم الأول، فكذلك
انتفى على أنه ليس من الذين لا يؤمنون بالله العظيم، فكيف يصح هذا الاحتجاج؟
ثم نقول: إن أكثر ما في ذلك هو أنه قسم الكلام قسمين فمن أين أنه
لا ثالث لها، وقد ذكرنا أن إثبات صديق لا يدل على ثلث.

بيانه قال الله تعالى في قصة طيوت: «فمنهم من يشي على بيته ومنهم من يشي
على رجلين ومنهم من يشي على أربع» (١) ثم لا يدل على أن الشاة لا يجزجون
عن هذه الأقسام، كنفك فيما أوردته.

ومن جهة قوله تعالى: «والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب النار»
أن الذين يحيط بهم النار إنما هم الكفرة، ولا شك أن القاسق عن تحقيق به النار
فيجب أن يكون كافراً.

ولجواب، أن الآية تدل على أن النار حيطه (٢) بالكفرة، فمن أين أنها
لا تحيط بالصفة مع الكفرة وفيه وقع الخلاف، يبين ذلك، أن القائل إذا
قال «النار حيطه بالله» ليس يجب أن لا يكون في النار إلا الله، بل يجوز
أن لا يكون فيها الله، وغير الله، كنفك (٣) هنا.

وأشعيا متدينون «قوله تعالى: «فمن ظلمت موازينه»، ومن ظلمت موازينه» (٤)
الآية إلى قوله: «الذين كفروا بآياتنا هم أصحاب النار» (٥) قالوا: بين الله
تعالى أن من ظلم موازينه فهو كافراً، والمعلوم أن موازين أهل الكبائر قد
ظلمت فيجب أن يكونوا كفرة.

(١) حم: ١٠ (٢) التكوين: ٥ (٣) تحيط: في ص
(٤) عسكته: في ص (٥) دوره لأمر: ٨ و ٩ (٦) التوازن: ١٠

(١) مجازي: في ص (٢) مجازي: في ص
(٣) مجازي: في ص (٤) مجازي: في ص

وجواباً، أن الذي يقتضيه ظاهر الآية، ليس إلا أن من خفت، وتزبه مير
خاسر، ونحن نقول: إن صاحب الكبيرة خاسر، ومتى قالوا: إن الآية
وردت في شأن السكار، فقد^(١١) قال تعالى بعدها: «**ألم تكن تأتيكم عظيم**
فكتم بها تكذيبون» كان الجواب، أن هذه الآية مستقلة بنفسها بصفة عما قبلها
فكيف يصح ما ذكرتموه؟

وبعد، فلا خلاف بيننا وبينكم أن صاحب الكبيرة ليس من الكافرين
بآيات الله تعالى، فكيف يمكن هذا الاستدلال.

ومن جملة ما يذكرونه، قوله تعالى: «**ولا تلهوا من روح الله فانه لا يبص**
من روح الله الا القوم السكارون»^(١٢) قالوا: بين الله تعالى أنه لا يبص من
روح الله إلا السكارون وسعف أن صاحب الكبيرة آتس من روح الله تعالى،
فيجب أن يكون كافراً؟

وجواباً أنا لا نعلم أنه آتس من روح^(١٣) الله، فكيف^(١٤) يكون كذلك
مع أنه على رجا، أن يوب الله تعالى ويلطف له فيه فيبصر^(١٥) من عذابه،
ويستحق^(١٦) ثوابه.

وأحد ما يستدلون به، قوله تعالى: «**هو الذي خلقكم فكم تكلم كافرون**»
مؤمن» قالوا: إن الله تعالى صنف للكافرين هذين الصنفين، وصاحب الكبيرة
لا بد أن يكون من أحد الصنفين، وقد ثبت أنه ليس بمؤمن، فيجب أن
يكون كافراً؟

هو الذي خلقكم
كافرون

وجواباً، أما قوله: «**لما عبر مرة**» أن إثبات صنفين لا يدل على أن ثالث
وبعد، فإن لفظة «من» في قوله: «**فكم تكلم كافرون**»^(١٧)، لا تدل على
قال: هو الذي خلقكم فكم تكلم كافرون، وليس فيه أنه لا ثالث
لصنفين الصنفين.

فهذه جملة ما ينشأ به الموارج.

وأما الترجمة فقد تعلقنا في أن صاحب الكبيرة مؤمن بشبه:

من جملة^(١٨)، لو كانت الصلاة من الإيمان، لوجب فيه ترك صلاة
واحدة أن يوصف بأنه عارك للإيمان، وقد عرف خلافه.

وجواباً، أن هذا إما يلزم أن لو قلنا: إن الإيمان هو الصلاة فقط، وأن
الصلاة تنجزها هي^(١٩) الإيمان، فأما إذا قلنا إن الصلاة من الإيمان وجزء من
أمراته، فإن الذي يجب في تاركه أن يكون تاركاً لجزء من أجزاء الإيمان،
وخسلة من خصال الإيمان، ومتى استندنا من^(٢٠) إطلاق هذا الخطأ على من أدى
الواجبات واجتنب القبيحات، فلأن ذلك يوم الخطأ، ويغنى استمطافه هذه
وإن كان إذا أريد به هذا المعنى كان صحيحاً، وغير صحيح في السكاسة إذا
كان لها معنيين يصح أحدهما ولا يصح الآخر، أن لا يجوز من الواحد منا
استعمالها^(٢١)، كقولنا عاص، فإن الصبيان في الحقيقة يتناول الصغيرة والكبيرة
جداً، غير أنه لا يجوز لنا أن نطلق على الأبناء عليهم السلام، وإن أودعنا
به المعنى الصحيح لإيهامه الخطأ، والتقدم تعالى لما ثبتت حكمته ولم يثبت في
حقه هذا السامع، جزأ منه إطلاقاً ما هذا سيده ولخصاً قال: «**وهي لهم**
ربه فتوى».

(١١) قدما قوله - في م
(١٢) كان - في الأصل (١٣) هو - في الأصل
(١٤) يستعمل به - في م (١٥) استعمله - في م

(١٦) محذوفه من م
(١٧) ردة - في م (١٨) يوسف - م
(١٩) فيبصر به - في م (٢٠) يستعمل به - في م

وزيد ما ذكرناه وضوحاً ، أن الخشية والرجابة حجتان من حجاج الله تعالى ، ثم ليس يجب إذا انكسرتا أو انكسرت إحدىهما أن يقال قد انكسرت حجة من حجج الله تعالى ، كذلك هي . ثم إنا نطلب عليهم هذا في البر والتقوى ، فنقول : أتيسر أن الصلاة من البر والتقوى ، ثم ليس يجب حين ترك الصلاة أن يكون تركها البر والتقوى ، فهلا كان كذلك هي ؟

وأحد ما يعلقون به ، قولهم : لو كانت (١) الصلاة من الإيمان لوجب في من ضلعت صلاته أن يكون قد فسد إيمانه ، وسلم خلاف ذلك . والجواب عن هذا مثل الجواب عما تقدم .

وأحد ما يذكرونه في هذا الباب ، قولهم : لو كان الرجوع بالإيمان إلى الإيمان بالواجبات والاجتناب عن التبعات ، لكان يجب إذا أتى التقديم تعالى به هذه الأشياء التي تعلمونها إيماناً أن يسي مؤثماً ، وقد عرف خلاف ذلك .

قلنا : قد ذكرنا أن المؤمن اسم لمن يستحق المدح والثواب لإيمانه بالواجبات واجتنابه عن التبعات ، والتقديم (٢) تعالى ليس هو من هذا القبيل فلا ريب . قلنا : لو كان الإيمان هو أداء الواجبات وترك الخرمات ، لوجب أن لا يورث من الواحد منا أن يقول أنا مؤمن على الإطلاق ، لأنه لا يهل هل (٣) أدى ما يجب أم لا ، فكان يجب أن يقيد فيقول : أنا مؤمن بدين الله ، وفك بدين الله ، ولزم لا بد أن يتطوع على أنه ليس من الكفرة . وجوابنا ، أن هذا محال إليه فلما قول : لا يجوز (٤) أن يقول أحدنا (٥) نفسه أنا مؤمن مسلماً ، بل لا يهل له

(١) كان . و الأصل
أنه هل . و س

(٢) التقديم . و س
(٣) لأحدنا أن يقول . و س

(٤) وأما . و س
(٥) الكفر . و س

من حاله ، وأما (٦) خبيده فإن شاء الله ، فليس يقتضي الشك ، لأن هذه اللفظة موضوعها في العرف قطع الكلام عن التفاضل : فبيده حجة ما يعلقون به من حجة العقل .

وأحد ما يعلقون به من حجة السمع ، قوله تعالى : « من أتى أمثواً وعملوا الصالحات » قلنا : (٧) كان الإيمان متولوا من الله إلى الشرع على الحد الذي يسمونه ، لكان لا يثبت لهذا القطع معنى ، ولينزل منزلة قوله : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وعملوا الصالحات » وذلك مما لا وجه له ، فليس إلا أن الإيمان متى على أصل الوضع .

وجوابنا أنا لم ندع أن كل لفظة اشقت من الإيمان فإنها لا تستعمل إلا في الشيء الذي قلناه ، وأنه لا يجوز استعمالها في ما وضعت له في الأصل ، وإنما قلنا : بل قولنا مؤمن صار بالشرع إيماناً لمن يستحق المدح والتعظيم والثواب من حجة الله تعالى ، وإذا كان كذلك ، فلا مانع يمنع من أن تكون هذه اللفظة التي ذكرناها في هذه الآيات مبتدأة على أصل الوضع ، فلا يتقدم في كلامنا : وعلى أنه ليس بعيداً أن يكون الفرض يذكرك ذلك وعطف ما عطف عليه ، وإن كان متناه أو طريقه التعظيم ، وصار ذلك كسطه تعالى جبريل وميكائيل على سائر الملائكة ، حيث قال : « ملائكته ورسله وجبريل وميكائيل » وكسبه الصلاة الوسطى على الصالحات على قوله : « صلوا على الصالحين والصالحات الوسطى » (٨) وكقولنا تعالى : « ولا تظنوا من اتبعينهم همكم ومنك ومن توح » (٩) أنه هذه جملة الكلام في هذا الفصل .

(٦) لو . و س
(٧) الأجواب . و

نزل في عذاب القبر^(١)

في عذاب القبر

وجملة ذلك أنه لا خلاف فيه بين الأمة ، إلا شيء يمكن من ضرر من حرم
وكان من أصحاب المذمومة ثم التفت إلى الحق بالجملة ، ولهذا ترى ابن الرافعي - مع
طينا ، ويقول : إن المذمومة يتكبرون عذاب القبر ولا يقرون به .

والكلام فيه يقع في أربعة مواضع :

أحدها في ثبوته

والثاني في كيفية ثبوته

والثالث في الوقت الذي يقع فيه

والرابع في فاعله

أما ثبوته ، فالحديث يدل عليه قوله تعالى : « ما ضللتهم الله فلهذا »
تارة^(٢) فلم يحددوا^(٣) ، وإنما في تنقيب^(٤) من غير محله^(٥) ، وإلا فالنار لا
له إلا التعذيب ، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى : « النار يحرقون عليها عدواً وعدوياً »
الآية ، ووجه^(٦) دلالة على عذاب القبر ظاهر غير أنه يخص بآل فرعون ، ولا
يعم جميع الكافرين .

ثبوت التعذيب

والدلالة التي نعم ، قوله تعالى : « ربنا امنا التين واحبيتنا التن »

(١) للسورة إلى المذمومة أنهم أجمع يسترون عذاب القبر ، بل في الآية
لأنه على الأعداء عذاب القبر ، [انظر الحاشية : ١٤٧]

(٢) محذوف من م

(٣) محذوف من م

(٤) ووجهه ، من م

ولا تكون الإمامة والإحياء مرتين إلا وفي إحدى المرتين إما التعذيب في القبر
أو التبشير على ما غلبه .

ومضى القراء إلى إحدى الإمامتين إما هو خلق الله تعالى انطلق من نقطة هي
موت ، قلنا : إن الإمامة في الحقيقة إنما هو بإبطال لطيفة وإزالتها وتفريق البنية
التي تحتاج هي في الوجود إليها ، وذلك لا يتصور في النقطة التي لم تسكن حيزاً
أصلاً . وبعد فقد أثبت الله تعالى الإمامة مرتين ، وعلى هذا الذي ذكرتموه
يتضح أن يكون ذلك مراراً ، وقد قال الله تعالى : « ولقد خلقنا الإنسان من
نقطة من طين »^(١) الآية ، ولينصرب كيف بعد ذلك بل صار علاقة على ما قال تعالى :
« لم خلقنا النملة خلقاً عظيماً خلقنا النملة خلقاً عظيماً خلقنا النملة خلقاً عظيماً »
الآية .

وما يدل على ذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بغيرين فقال :
« إنهما ليعذبان وما يعذبان من كبير »^(٢) كان أحدهما^(٣) يعيش بالجمرة والآخر
كان لا يستتره من البول^(٤) وروي لا يستتر .

فإن قالوا : كيف يصح الاستدلال بهذا الخبر مع أنه يقتضي تعذيب^(٥) عده
على الصفات التي من شأنها أن تقع منقورة ؟ قلنا : القراء^(٦) بقوله وما يعذبان
من كبير عندهما ، لأن المعصية في شأنها غير كبيرة ؛ فهذا هو الكلام في ثبوت
عذاب القبر .

ولما الكلام في كيفية ثبوته ، فاعلم أنه تعالى إذا أراد تعذيبهم ، فإنه لا بد

كيفية ثبوته

(١) لقوله تعالى : « ولقد خلقنا الإنسان من نقطة من طين »

(٢) تعذيبه ، من م

(٣) أحدهما كان ، من م

(٤) إن القراء ، من م

(٥) تعذيبه ، من م

من أن يحبسهم لأن تعذيب الجسد محال لا يتصور ، ولا يفرض ذلك ما^(١) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الميت أنه يسمع خلق السموات ، وأنه يعذب على بكاء أهله عليه ، لأن الإدراك يترتب على الحياة . وتعذيب القبر يذهب التبر ظن ، والله تعالى لا يقبل ذلك ، وتفسير قوله صلى الله عليه : أن الميت يعذب على بكاء أهله ، أي على الوصية بذلك ، فكان من عادة القوم الوصية بالبكاء والتوض عليهم .

وكما لا بد من الإحياء ليصح التعذيب ، فلا بد من أن يخلق الله فيهم المثل ليحسن التعذيب ، وإلا اعتقد الملقب للتعذيب أنه عقاب ، ولهذا المثل قلنا : إن أهل النار لا يد من أن يكونوا هؤلاء ! هذا هو الذي تنله من جهة المثل .

فأما الكلام في أن ذلك كيف يكون ، وأنه تعالى يبعث إليه ملكين يقال لأحدهما منكر وللآخر نكير^(٢) فيسألانه ثم يبعثانه أو يشرانه حسب ما وردت به الأخبار ، فإن ذلك مما لا يفتدى إليه من جهة العقل ، وإنما الطريق إليه السمع .

وأما الوقت الذي يبعث فيه التعذيب ، وتعيين ذلك ، فلا طريق إليه^(٣) ، ومن الجائز أن يكون بين التعذابين على ما قاله الله تعالى : **ومن وراءهم بؤرج** **اليوم يمشون فلا تلحق في الصور فلا انساب بينهم يومئذ ولا يتسألون** . والبرزخ في اللغة إما هو الأمر المائل للظلم ، ولا معنى له إلا العذاب .

وأما عائدة عذاب القبر وكونه معصاة للكافرين ، فإنهم متى علموا أنهم إن أقدموا على التبعات وأخلوا بالواجبات عذبوا في القبر ثم بعد ذلك في نار

جهنم ، كان ذلك صارفا لهم عن التبايع دائما^(٤) إلى الواجبات ، وما هذا سيده وكان في مقدور الله تعالى فلا بد من أن يفهم ، وكما يكون العلم باستحقاق ذلك دائما ولفظا للتعذيب ، فإن تعذيبه يكون لفظا للملك الموكل إليه ذلك ، فبهذه ثلاثته .

وأما القوم الذين دفنوا عذاب القبر وأشكروه ، قالوا : لو كان له أصل لكان يجب في البشاش أن يرى العقوبة أو الثوبة للمقاب والمقاب ، فكان يشاهد عليه أثر الضرب وغيره^(٥) ، وفي علنا بخلاته دليل على أن ذلك محال أصل له . قالوا : وما يؤكد هذا الكلام أنه لو كان كذلك لكان يجب في الضروب والميت الذي لم يدفن أن يسمع آيته وأن يشاهد اضطرابه كل واحد ، والنفوس أنه لا يرى مضطربا اضطراب المقاب ، ولا يسمع لها بين البية ، فكيف يكون معذبا والمحال ما قلناه ؟

والجواب ، أن أكثر ما في هذا أن البشاش وغيره لا يرون أثر العقوبة على الميت ، ومن المجرى أن لا يعذب الله تعالى في هذه الحالات التي يطلع عليها البشاش أو غيره ، أو يعذب على وجه يستتر عنهم لوجه من المصلحة يرى في ذلك ، وعلى أي^(٦) قد ذكرنا أن القوى في هذا الباب أنه تعالى يؤخر ذلك إلى ما بين التعذابين على ما دلل عليه كلامه تعالى .

ومما^(٧) يذكرونه في هذا الباب ، أن قيامتكم نحن أنه تعالى يبعث ملكين أحدهما منكر والآخر نكير حتى يسألا صاحب القبر ثم يبعثانه أو يشرانه

(١) مذكورة من م

(١١) بيا ، أي م

(١٢) إليه أيضا ، أي م

(١٣) دائما لهم . أي م

(١٤) أ . أي م

(١٥) أو غيره ، أي م

(١٦) وما ، أي م

نسبة (١) ملائكة الله تعالى (٢) لا يأتى بهم وما يقتضى استحقاق القوم ، وذلك بما لا وجه له .

وجوابنا أن ما قدمناه من أنه لا بد من العدل على الصدق ولا بد له من مدب ، ثم إن المدب يجوز أن يستكون هو الله تعالى ويجوز أن يكون غيره ، وهذا هو الحق .

غير أن السمع ورد بأنه (٣) بكل ذلك إلى ملكين : يسى أحدهما مدسكرا والآخر سكيرا ، ولا شيء في ذلك مما يدعونه علينا ، لأن هذا بمنزلة غيره من الأتباع التي لاحظ لها في إقامة الدعاء والتمن والتساب والتعاقب ، وهو جار على طريقة الحرب وتسييرهم أبنائهم وأمرتهم بالصخر والكلب والذئب وغير ذلك من غير (٤) أن يفسدوا به مدحا ولا ضما ، بل لكي يقوم مقام الإشراف على ما هو موضوع التفتيش ، وعلى أنما لو جلتنا هذا الاسم من الأسماء القديمة ، فإنه ليس بهذا قوتا منكر أكثر من أن الغير لا يعرفه ، وبأن لا يعرف شخص من الأشخاص مسلما من الملائكة لم يدخل الملك في استحقاق القوم ، وهكذا في قولنا سكيرا ، فإنه قيل بمعنى مفيد ، وقيل بمعنى مفيد شائع ، قال الشاعر :
وقصيدة تأتي للترك حكيمة

أى محكمة ، فهذه طريقة القول في هذا الفصل .

فصل

وقد اتصل بهذه المجلد السلام في أحوال القيمة ، وما يجري حالها من وضع الموازين والمساب والمجاسبة وإطلاق الجوارح ونشر الصحف ، وما جرى عليها الجرى .

(١) له نسبة . في

(٢) بأنه تعالى ، في

(٣) أو ، في

(٤) به ، في

(٥) دون ، في

وجملة ذلك أن كل هذه الأمور حتى يجب اعتقاده والإقرار به .

أما وضع الموازين ، فمدسرح الله تعالى في حكم كتابه ، قال الله تعالى : **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ الصُّرُورِ الْيَوْمَ الْقِيَامَةِ** (١) أو قوله : **فَمِن ثَلَاثِ صَوَارٍ مَعَهُ شَرٌّ** (٢) الآية ، وإلى غير ذلك من الآيات التي تضمن هذا المعنى ، ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا للقول منه المتعارف فيما بيننا دون العدل وغيره على ما يقوله بعض الناس ، لأن الميزان وإن ورد بمعنى العدل في قوله : **وَأَنزَلْنَا مِيزَانَ الْوِزْنِ** ، فذلك على طريق التوسع والمجاز ، وكلام الله تعالى فيها يمكن حمله على الحقيقة لا يجوز أن يبدل به عنه إلى الميزان .

بين ذلك ويوضحه أنه لو كان الميزان إنما هو العدل ، لكان لا يثبت التمثل وانطاعة فيه معنى ، فدل على أن المراد به الميزان المعروف الذي يشتمل على ما تشتمل عليه الموازين فيما بيننا .

فإن قالوا : وأى فائدة في وضع الموازين (٣) التي أتينا بها (٤) ، ومعلوم أنه إنما يوضع ليوزن به الشيء ، ولا شيء هناك يدخله الوزن ويتأق فيه ، فإن أعمال الجهاد مآلاتهم ومعاصيهم آخر ما لا يتصور فيها الوزن .

فيل : ليس يمتنع أن يعمل الله تعالى التورع والظلمة والظلم أمانة المعصية ، ثم يعمل التورع بأحدى السكتين والظلم في السكة الأخرى ، فإن ترجعت كفة التورع حكم لصالحه بالتورع ، وإن ترجعت الأخرى حكم له بالأخرى ، وكذا لا يمتنع أن يمتنع أن يعمل الطاعات في المصالحات ثم توضع مصاحف الطاعات في المصاحف المأمورة في كفة ، فبذلك ترجعت حكم لصالحه به وهذا هو كنهه ذلك .

(١) الآية ٥٧

(٢) الآية ١٠٧

(٣) الذي أتينا به . وم

وأما قائده ، فهو تسجيل مسرة المؤمن وتم الكافر ، وهذا في القياس .
وفيه قائدة أخرى عناق بالكيف ، وهي أن التزم مع الله أن أعماله
على اللأكلان عند ذلك أقرب إلى أداء الواجبات واجتناب القبيحات ، وهذا
القائد عظمه .

وأما الحساب فما لا يجوز إنكاره فقد قال تعالى: «**لعلهم يأتوا بحساب**» فسوف يحاسب حسابا يسيرا، وينظرون الله سرورا «**غير أن عباد الله تعالى إنما لا تتجرى على حد ما تجري الحاسبة بين الشريكين المتعاملين**» فإن ذلك فيما بيننا إنما يكون بمقتد الأصابع أو ما يجري مجراه، وليس هناك حاسبة الله تعالى حياته، فإن ذلك يكون بحسب خلق العلم الضروري في قلبه أنه يعلم من الثواب كذا ومن العقوبة كذا، فيسقط الأهل بالأكثر، وعمل عباد الله بسرعة على ما دل عليه قوله تعالى: «**من وراء سرج الحاسب**» ومن لم يستعمل بعض مشاغبي هذه الآلة على أنه تعالى لا يجوز أن يكون جسدا، ولا مكانا لا يأتي منه حاسبة الخلق بسرعة ولا يمكنه خلق العلم فيهم، فكان يعلم ما ولا يمكنه إلا بمقتد مديته وزمان طوِيل، وفي علمنا بأنه تعالى سرج الحاسبة دليل على أنه تعالى (٢٢) ليس من قبيل هذه الأشياء، والفاصلة في الحاسبة هو العلم ووضع الموازين.

وأما السَّاقَةُ فإِيجِبُ انْتِقَالُهَا مِنْهَا، فَقَدْ قَالَ نَعَالٌ: «فَوَرَّادُ السَّاقَتَيْنِ» إِيجِبُ
وَقَالَ: «وَالْوَحْدَانِيَّةُ مَوْثُوتُونَ» وَقَالَ: «إِسْلَامُ السَّاقَتَيْنِ مِنْ مَدَائِمِ»
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

والقائمة في ذلك كالتالي: في نظامه ، بما تقدم .

وأما نشر الصحف ، فقد نطق به القرآن قال الله تعالى : **وَاللَّيْلُ نَضُوبٌ فَابٍ**

(v) أو التفتيش، أو غير ذلك.

(۷) حصول سے مراد

1-2500(1)

$$A = \text{diag}\{A_1, A_2, \dots, A_p\} \quad (17)$$

وَأَمَّا نَحْنُ الْجَوَارِحُ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ السَّحَابُ وَآيُهُمْ وَآرَاجُهُمْ أَنَّهُمْ صَالُونَ» (١) وَقَوْلُهُ: «الْقَلْبُ الَّذِي تَأْتِي عَلَى شَيْءٍ» (٢) وَذَلِكَ يَكُونُ عَلَى وَجْهِينَ: أَوَّلُهُمْ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْكَلَامَ فِي جَوَارِحِهِ فَشَهِدَ عَلَيْهِ، وَثَانِيَهُمْ أَنَّهُ هَاتَمٌ قَدْ لَسِبَهُ هَذَا الْوَجْهَ وَمَالَ إِلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَ إِلَّا شَهِادَةُ جَوَارِحِهِ عَلَيْهِ، وَلَوْ صَارَ كُلُّ عَضْوَةٍ مِنْ أَعْضَائِهِ حَيًّا بِأَنْفَرَادِهِ لَمْ يَكُنْ سَمْعُهُ وَلَا بَصَرُهُ، لِأَنَّهُمْ لَا يُنَاقِلُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ مَعَهُمْ، أَيْ مَا كَانَ سَمْعًا لَهُمْ مِنْ قَبْلِ، وَذَلِكَ عَلَى الْأَحْوَالِ كَمَا عُدُولٌ عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا وَجْهَ لَهُ مَعَ إِمَّاكَانِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

ومن جملة ما يجب الإقرار به والاعتقاد ، الصراط ؛ وهو طريق بين الجنة والنار يمشى على أهل الجنة ، ويضيق على أهل النار إذا راواها المرور عليه ^(١٤) ، وقد حل عليه القرآن ، قال الله تعالى : (١٥) « أعدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم » ^(١٦) . قلنا قول في الصراط ما يقوله المشبهة من أن ذلك ^(١٧) أحق من الشر وأحد من السيف ، وأن المكلفين يكفلون بخصمه ، والرواد به ، فن اجتازة فهو من أهل الجنة ، ومن لم يجز ذلك فهو من أهل النار ؛ فإن ذلك القادر ليست هي بذات تكليف ، حتى يصح إبطال التوهم وتكليفه المرور على ما هنا سيده في اللغة والمادة ؛ وأيضاً فقد ذكرنا

٧٤٤ سور (٧)

(*) $\text{Hom}(A, B) = \text{Hom}(B, A)$

(a) في الأسماء (التي هي في الأصل)

۱۹۹۹

(۹) فصل ۴۸۰

[illegible]

(7) 4000

(١٠) حلو- من ص

أن الصراط هو الطريق ، وما وصفوه ليس من الطريق بسبيل ، ففسد كلامهم فيه .

وقد حكى في الكتاب عن كثير من مشايخنا أن الصراط إنما هو الأدلة الدالة على هذه الطاعات التي من تمسك بها نجى وأفضى إلى الجنة^(١) ، والأدلة الدالة على المعاصي التي من ركبها هلك واستحق من الله تعالى النار .

وذلك مما لا وجه له ، لأن فيه حلا لكلام الله تعالى على ما ليس يقتضيه ظاهره ، وقد كررنا القول في أن كلام الله تعالى مهما أمكن حمله على حقيقته ، فذلك هو الواجب دون أن يصرف عنه إلى المجاز .

وعلى أنا لا نعرف من الأصحاب من ذكر ذلك إلا شيئاً يحكى عن عباد ، أن الصراط إنما هو الأدلة الدالة على وجوب هذه الواجبات والتمسك بها ، وقبح هذه المقتضيات والاجتناب منها ، والفائدة في أن جعل الله تعالى إلى دار الجنة طريقاً حاله^(٢) ما ذكرنا ، هو لكي يتعجل به المؤمن مسرة ولاسكاف غمًا ، وليضمنه اللطف في المصلحة على ما سبق في نظائره .

وأحوال القيامة وكيفية الإعادة ، أكبر من أن يحتمله هذا الموضع ، فنقدم منها على هذا المقدار ، ونسأل الله السلامة عن عذابه والفوز بثوابه إن شاء الله لا يحجب ، وهو قريب^(٣) مجيب .

(٢) من حاله ، في س

(١) وأفضى بها إلى دار الجنة ، في س

(٣) سمح ، في س